E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.3
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الخامسة
٧-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الإجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

أنماط الاستهلاك المتغيرة*

(الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - الأهداف الرئيسية	٢ - ٣	٣
ثانيا - التقدم المحرز	٤ - ٢٣	٥
ثالثا - التغييرات الواعدة	٢٤ - ٣٣	١١
رابعا - توقعات لم تتحقق	٣٤ - ٣٨	١٤
خامسا - الأولويات المستجدة	٣٩ - ٤٨	١٥

* أعدت هذا التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بوصفها مدير المهمة المتعلقة بالفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك وفقا لترتيبات وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة، المشتركة بين الوكالات. وهو حصيلة مشاورات وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية المعنية، وطائفة من المؤسسات الأخرى والأفراد.

100297 070297 97-01394

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ (تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج)[1] مع مراعاة المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دوراتها الثانية والثالثة والرابعة. وقد حظيت قضية تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج في سياق التنمية المستدامة بالاعتراف الكامل لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. ويتناول الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ قضايا كثيرة هي في صميم أمر رسم السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية. وهذه القضايا تتضمن السياسة المتعلقة بالمنتجات، والمفاهيم الجديدة المتصلة بالنمو الاقتصادي والازدهار، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحد من الانبعاثات والنفايات، وتحديد الأسعار على نحو سليم بيئيا، والتكنولوجيا.

الإطار ١ - تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كما رأته مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة

مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) - يجب أن تعكس استراتيجيات التنمية بشكل واقعي الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد للديناميات السكانية وأنماط الانتاج والاستهلاك وما يترتب من نتائج بالنسبة إليها.

ولتحقيق التنمية المستدامة ورفع نوعية معيشة جميع الناس ينبغي أن تحد الحكومات من أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وتقضي عليها وأن تشجع السياسات الديمغرافية الملائمة.

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) - ثمة صلة وثيقة بين الفقر والانحطاط البيئي. ولئن كان الفقر يسفر عن أنواع معينة من الإجهاد البيئي، فالسبب الرئيسي لاستمرار الانحطاط في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية.

الموئل الثاني (استانبول، ١٩٩٦) - ينبغي تكييف أنماط الاستهلاك في المستوطنات البشرية بما يلائم متطلبات حماية الموارد مع إيلاء مزيد من الاهتمام لاستراتيجيات معدة لاقتصاد مرتبط بدورة الحياة ... وينبغي تصحيح البنى الداخلية للمدن. وعلى البلدان الصناعية أن تسلم بأن أساليب المعيشة الحضرية وأنماط الانتاج والاستهلاك فيها تشكل جزءا رئيسيا من المشكلة البيئية العالمية.

مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٩٩٦) - للأفراد والأسر المعيشية دور رئيسي في القرارات والأعمال التي تؤثر على أمنهم الغذائي. ويتعين تمكينهم وتشجيعهم على المشاركة بفعالية، فرادى وجماعات، عن طريق منظمات المنتجين والمستهلكين وسائر المنظمات في المجتمع المدني.

أولا - الأهداف الرئيسية

٢ - من بين الأهداف الخمسة المحددة في الفصل ٤، هناك هدفان موجهان نحو المجتمع الدولي، وثلاثة أهداف موجهة نحو وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للتشجيع على إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك والانتاج.

٣ - فالهدفان الموجهان نحو المجتمع الدولي هما:

(أ) تشجيع أنماط الاستهلاك والانتاج التي تحد من الإجهاد البيئي وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية؛

(ب) تحسين تفهم دور الاستهلاك وكيفية إدخال أنماط للاستهلاك أكثر استدامة. أما الأهداف الموجهة نحو المستوى الوطني فهي:

(أ) تعزيز الكفاءة في عمليات الانتاج والحد من الاستهلاك التبديدي في عملية النمو الاقتصادي، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

(ب) وضع إطار للسياسة الداخلية يشجع على التحول الى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة؛

(ج) تعزيز القيم التي تشجع على أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة من جهة والسياسات التي تشجع على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية من جهة أخرى.

الإطار ٢ - نمط الاستهلاك والانتاج غير المستدام، وبخاصة في البلدان الصناعية: بعض الاتجاهات

على مدى ٤٥ عاما مضين تضاعف الاقتصاد العالمي الى خمسة أمثاله تقريبا. فاستهلاك الحبوب ولحم البقر والمياه تضاعف ثلاث مرات بينما ارتفع استخدام الورق الى ستة أمثاله. وازداد استعمال الوقود الأحفوري الى أربعة أمثاله شأنه شأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

ومنذ عام ١٩٥٠، ضاعف أغنى خُمس من العالم استهلاك الفرد من الطاقة واللحوم والخشب والصلب والنحاس الى مثليه، وتملك السيارات الى أربعة أمثاله، وذلك مع تمثيل الفروق في الدخول الفردية. أما الاستهلاك الفردي لدى أفقر خُمس فلم يزد زيادة تذكر.

ويعزى الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤٤,٧ في المائة من الإجمالي العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذه الانبعاثات مستمرة في الازدياد وتمثل النمو في المجتمعات الصناعية. وقد بدأت أعداد متزايدة من الناس في البلدان النامية، وبخاصة في عدد من الاقتصادات النامية الرئيسية، في مقاربة أنماط استهلاك تماثل تقريبا أنماطها لدى الطبقات المتوسطة الدخل في البلدان المتقدمة النمو. ويبلغ مجموع أولئك المستهلكين حوالي ٧٥٠ مليونا أي ما يكاد يساوي مجموعهم البالغ ٨٥٠ مليونا في البلدان الصناعية.

المصادر: Brown, L.R., and others (1996). State of the World 1996 (New York:Norton); Durning, A.T. (1996) This Place on Earth: Home and the Practice of Permane, (Seattle: Sasqautch Books); Myers, N. (1997) Consumption in relation to population, environment and development. The Environmentalist (In press); United Nations (1996) The World Population Prospects: the 1996 Revision. Annex I: Demographic indicators (to be issued); World Resources Institute, World Resources 1996-97 (New York: Oxford University Press).

ثانيا - التقدم المحرز

ألف - الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع أنماط الاستهلاك والانتاج التي تحد من الإجهاد البيئي وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية

٤ - هناك عدة اتفاقات دولية تم التوصل إليها أو أحرز في سياقها مزيد من التقدم منذ انعقاد مؤتمر ريو وتستتبع تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، وهي تشمل الآن قضايا معينة من قبيل العدول التدريجي عن

استعمال المواد المستنفدة للأوزون، وتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها في نهاية المطاف، وحظر تصدير النفايات الخطرة، وتقليل الانبعاثات من المصادر البرية للتلوث البحري، والتخلص التدريجي من وجود الرصاص في البنزين، وإدارة استغلال مصائد الأسماك الدولية. كما تحقق تقدم في دفع المناقشات بشأن الإدارة المستدامة لاستغلال الأحراج. ويبحث كل من هذه المجالات بصورة مستفيضة في التقارير المعدة عن الفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١.

الإطار ٣ - برنامج العمل الدولي بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج

وافقت لجنة التنمية المستدامة في دورتها لعام ١٩٩٥ على برنامج عمل دولي بشأن قضية تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج. ويستند برنامج العمل هذا الى عناصر برنامج العمل الذي اعتمده في أوسلو مؤتمر المائدة المستديرة الوزاري بشأن استدامة الانتاج والاستهلاك (٦-١٠ شباط/فبراير، أوسلو). وهو يتضمن خمسة عناصر أساسية، وهذا هو العام الأول في تنفيذه. والعناصر هي:

(أ) تحديد ما يترتب على الاتجاهات المسقطة لأنماط الانتاج والاستهلاك من آثار على السياسات العامة؛

(ب) تقييم ما للتغييرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو من آثار على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة؛

(ج) تقييم مدى فعالية تدابير السياسات العامة التي ترمي الى تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، وذلك مثل إجراءات السيطرة والمراقبة، والأدوات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات الحكومية؛

(د) استحصال التزامات طوعية محددة بزمن من البلدان بإحراز تقدم قابل للقياس بشأن الأهداف الانمائية المستدامة التي تكون لها أولوية عالية بصفة خاصة على المستوى الوطني؛

(هـ) تنقيح المبادئ التوجيهية لأغراض حماية المستهلكين.

باء - تحسين تفهم دور الاستهلاك وكيفية إدخال أنماط للاستهلاك أكثر استدامة

٥ - شغلت قضية تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج مكانا بارزا في جدول الأعمال الدولي في مجال رسم السياسات. وقامت بعض البلدان، كاستراليا والبرازيل وجمهورية كوريا والنرويج وهولندا، بدور قيادي في

تيسير وتطوير المناقشات الدولية بشأن هذه القضية. وهناك منظمات دولية (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) وجماعات من قطاعي الأعمال والصناعة (مثل المجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة) فضلا عن الأوساط الأكاديمية وكثير من المنظمات غير الحكومية، ناشطة في الاضطلاع بمهام ومسؤوليات محددة؛ وكان لها دور أساسي فيما تحقق من تقدم.

٦ - وبدأ عدد من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وحكومات ومنظمات غير حكومية وجهات أكاديمية أنشطة بشأن تحديد مؤشرات الاستدامة، و"تحضير" الناتج المحلي الإجمالي الحالي كمقياس للتقدم، ووضع مؤشرات المدخرات الحقيقية، ووضع مقاييس للديون البيئية، وتعزيز إضفاء الطابع العملي على مفاهيم مثل الفسحة الإيكولوجية والبصمات الإيكولوجية والحقائب الإيكولوجية. فالكثير من هذه النهج والأدوات ما فتئ يسهم في رسم السياسات على مدى السنوات الخمس الماضية، وخاصة فيما يتعلق بإدماج البيئة والتنمية في السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية (الفصل ٨ من جدول أعمال القرن ٢١) وكتحسين للمعلومات في عمليات صنع القرارات (الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١). وقد أسفر العمل في مجال تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج على مدى الأعوام الخمسة الماضية عن توافق الآراء على أن أكثر الاستراتيجيات المتصلة بالسياسات تبشيرا بالخير وفعالية من حيث التكاليف هي التي ترمي الى تحقيق داخلية التكاليف والى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة.

٧ - كذلك أحرز تقدم كبير في زيادة تفهم طبيعة المشاكل البيئية والصلات التي تربط بين صنع القرارات الاقتصادية والبيئية على الصعيد القطاعي من بين صعد أخرى. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن قطاعي النقل والطاقة، في سياق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ والدراسة التي أجراها مؤخرا المعهد الدولي للبيئة والتنمية عن الدورة الورقية المستدامة[٢]، وهي تمثل أول تحليل مستفيض مرتبط بدورة الحياة في قطاع صناعي كبير؛ والتقرير الذي أعدته اللجنة في دورتها الخامسة عن التقييم الشامل لموارد المياه العذبة[٣].

٨ - وللتركيز على تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج فائدة خاصة في تحقيق التكامل بين العوامل البيئية والاقتصادية، وفي التركيز على جانب الطلب فضلا عن جانب العرض في الاقتصاد، وفي إبراز ضرورة اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة تؤثر على سلوك عدد كبير من المنتجين والمستهلكين. ومن المسلم به أن التدابير التي تعتمد على تحقيق داخلية التكاليف البيئية مهمة لتغيير السلوك. ولكن من الضروري أن ترافق هذه التدابير تدابير أخرى تيسر أو تضخم الاستجابات. وعلى هذا فإن قائمة الخيارات في مجال السياسة العامة تشمل الأدوات التنظيمية، والحوافز والمثبطات الاقتصادية، والحوافز والمثبطات الاجتماعية، والمرافق والبنى الأساسية، والمعلومات والتعليم، وتطوير التكنولوجيا ونشرها.

الإطار ٤ - تحقيق داخلية التكلفة في إنتاج زيت النخيل الماليزي

كانت النفايات العضوية من المعاصر في صناعة زيت النخيل الخام في ماليزيا في السابق أسوأ مصدر لتلوث المياه. ومنذ عام ١٩٧٧، تجري مراقبة النفايات السائلة في هذه الصناعة عن طريق نظام للتراخيص حدد معايير لتصريف النفايات السائلة لكل حامل ترخيص. وقد جرى تشديد هذه المعايير بمضي الوقت. وأصبحت رسوم التراخيص بالنسبة الى المصانع ذات التصريف المرتفع من النفايات السائلة بحيث تزيد انبعاثاتها عن المستوى المعياري أكثر تكلفة من الرسوم الموحدة بالنسبة الى المصانع التي تقل انبعاثاتها عن المستوى المعياري ــ مثال ذلك بالنسبة لأحمال الطلب على الأكسجين البيوكيميائي (ويرمز إليها بـ "بود" bod). وقد استنبطت الحكومة وتلك الصناعة معا تكنولوجيات للحد من التلوث وشجعتا على انتشارها. وأنشئ "معهد البحوث المتعلقة بزيت النخيل الماليزي". وأسفر هذا المزيج من الأدوات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية عن انخفاض التلوث بنسبة ٩٩ في المائة (من الأحمال بالبود) على مدى ٧ أعوام.

المصدر: Khalid, A.R. (1995) "International of environmental externalities: the Malaysian experience"، **ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء الأونكتاد المعني بتحقيق داخلية الخارجيات البيئية، جنيف، ١٣-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.**

٩ - وعمل قطاعا الأعمال والصناعة على متابعة تطوير طرائق زيادة كفاءة الموارد والطاقة في عمليات الانتاج. وأصبح من الشائع في المناقشات التي تجرى بشأن الإدارة البيئية السليمة بحث مسألة تحقيق الكفاءة الإيكولوجية وما يرتبط بها من مفهوم الإيكولوجيا الصناعية الذي يرمي الى إقفال دورة الانتاج بالنسبة للمواد المسببة للتلوث عن طريق استخدامها كمدخلات في صناعات أخرى. وأظهرت البحوث التي أجرتها الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية أن الزيادات في الكفاءة بعامل ٤ يمكن تحقيقها بالتكنولوجيا والمعارف المتاحة حاليا. وتحسين الكفاءة بعامل ١٠ بحلول عام ٢٠٢٥ قد يكون ضروريا لتحقيق درجة مرضية دنيا من الاستدامة البيئية.

١٠ - كذلك تم التسليم والتأكيد على مر السنين بأن نهجي تحقيق داخلية التكلفة ونشدان الكفاءة الإيكولوجية يمكن تطبيقهما بأقصى فعالية إذا اقترنا بأهداف وغايات محددة مقيدة بزمن.

الإطار ٥ - ممارسة الكفاءة الإيكولوجية

اعتمدت شركة "زيروكس" نظاما جديدا للإشراف على المنتجات. من ذلك أن خراطيش النسخ التي كانت تلقى بعد الاستعمال حين دخلت الأسواق لأول مرة بدأ يستعاض عنها الآن بخراطيش يتم تفكيكها وتدوير مكوناتها. وأفضى هذا الشكل من أشكال الإشراف على المنتجات الى إدخال مفهوم "دورة الحياة"، وهو يجعل الصانعين، مع الموردين والمستهلكين، شركاء مسؤولين في دورة المنتجات من "المهد الى اللحد".

وفي عام ١٩٩٥، عمدت شركة "سوني" الى إدخال "التلفزيونات الخضراء"، وهي تشتمل على مواد قابلة للتدوير، وخصائص تفكيكية، ومواد بلاستكية مقلصة من حيث الطراز والتنوع، مواد خالية من الهالوجين معيقة للاشتعال. ونتيجة لهذا انخفضت تكلفة أجهزة التلفزيون الى حد ملحوظ بينما توقف استخدام المواد الخطرة خلال عملية الانتاج.

وحققت شركة "داو كيميكالز" وفورات في الطاقة كما نفذت تدابير للحد من النفايات بلغ متوسط معدلات عائداته من استثمار صغير نسبيا أكثر من ٢٠٠ في المائة سنويا.

المصـــــادر: Fussler, C. (1996). Driving Eco-Innovation: A Breakthrough Discipline for Innovation and Sustainability (London, Pitman); Lovins A.B. (1996). Negawatts: twelve transitions, eight improvements and one distraction. Energy Policy, Vol. 24, No.4.

١١ - وأصبح من المسلم به الآن أيضا أن الفروق في مستويات استخدام الموارد الفردي فيما بين البلدان وداخل البلدان تمثل أساسا التفاوت في الدخول الفردية، وعلى هذا فهي ترتبط بالسياسات الوطنية والتعاون الدولي المراد بها وبه التعجيل بالنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر ولا سيما في البلدان النامية، مما يؤكد أهمية وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وبقدر ما تنجح هذه السياسات في إحداث تقارب تدريجي في الدخول الفردية على مر الزمن، يميل استخدام الموارد الفردي إلى الزيادة على المستويين القطري والعالمي وتميل المشاكل البيئية المرتبطة بذلك إلى التردي. وهكذا يتطلب تحقيق الاستدامة البيئية أو الحفاظ عليها أن تعتمد جميع البلدان تدريجيا وبما يتفق مع أولوياتها الوطنية أنماطا للاستهلاك والانتاج تكون أكثر استدامة.

١٢ - إن إعادة توجيه صنع السياسات الحكومية، والانتقال التدريجي نحو التنفيذ لعملية رسم سياسات البيئة والتنمية بشأن تغيير أنماط الاستهلاك، واتباع نهج أكثر توجها نحو العمل قد أدت كلها مباشرة إلى التسليم بضرورة إسناد دور أقوى للجهات الفاعلة من أمثال قطاعي الأعمال والصناعة، والنقابات،

والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وتم بشكل متزايد تحديد المسؤوليات للجهات الفاعلة الرئيسية كالسلطات المحلية وقطاع الأعمال والنقابات والحكومات الوطنية.

جيم - تعزيز الكفاءة في العمليات الإنتاجية، والحد من الاستهـــلاك التبديدي في عملية النمو الاقتصادي، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية

١٣ - إن تضافر التغييرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية بدافع من المستهلكين والتكنولوجيا مع آثار السياسات البيئية الوطنية ونشر الوعي البيئي أدى إلى إحراز تقدم يمكن قياسه -- وإن كان غير كاف -- في سبيل تحقيق هذا الهدف. ففي معظم البلدان المتقدمة النمو، وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ككل، تواصل انخفاض كثافة الإنتاج من حيث المواد والطاقة والكثافة الكربونية للطاقة. ونشأ عن ذلك تباطؤ في معدل زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بالرغم من أن الكميات المطلقة منه ظلت في ازدياد. وأخذت انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون وانطلاقات الرصاص في الهبوط؛ كذلك تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وإطلاق النفايات الخطرة إلى الوسائط البيئية وإطلاق الملوثات إلى المياه العذبة، رغم أنها لا تزال تعتبر شديدة الارتفاع. وتتواصل الزيادة في حجم النفايات البلدية التي تصرف إلى مدافن القمامة، بالرغم من أن معدل زيادتها انخفض بشكل مدهش. كما تباطأت كثيرا معدلات الزيادة في بعض الانبعاثات المرتبطة أساسا بقطاع النقل مثل أكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة؛ ويبدو أن الأحجام المطلقة قاربت الاستقرار. غير أنها لا تزال عالية للغاية إذا قورنت بتكاليفها البيئية والصحية. وحقق عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال تقدما فيما يتعلق بهذا الهدف. لا بل إن "النط" التكنولوجي في بعض هذه البلدان أدى إلى أن مستويات التلوث السنوية وكثافة الموارد أصبحت أقل فيها مما كانت عليه في البلدان الصناعية التي كانت في مستوى مماثل من التنمية. (ترد تقييمات أكثر استفاضة بشأن كل هذه القضايا في التقارير الموجزة المعدة عن الفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١).

١٤ - وازدادت الكفاءة في الإنتاج باستخدام شتى الأدوات والتدابير المتصلة بالسياسة العامة. فقد ركز الكثير من عمليات رسم السياسات على المنتجات. وكان ثمة جانبان هامان في السياسة المتصلة بالمنتجات: أولهما متابعة التحول نحو استراتيجيات إدارة الطلب من قبل الحكومات مصحوبة بتعزز قدرة المستهلك على دعم أو تجنب المنتجات لأسباب بيئية واضعا في الاعتبار طرائق إنتاجها وتجهيزها؛ وثانيهما هو تنامي الاهتمام بالوسائل الجديدة والمبتكرة المتعلقة بمسؤولية المنتج. وتتطلب هذه النهج، بين أمور أخرى، أن يقدم المنتجون معلومات كافية استجابة لطلبات المستهلكين وأن يتخذوا ما يلزم من أجل صيانة المنتجات و/أو تصريفها النهائي. وفي هذا الصدد، فإن عمليات إصدار الشهادات لنظم الإدارة البيئية بحسب السلسلة ١٤ ٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ونظام الإدارة البيئية ومراجعة حساباتها أخذت تحفز على الأخذ بعمليات إنتاج أكثر استدامة.

١٥ - ويستفيد تطوير السياسات استفادة متزايدة من التحليل المرتبط بدورة الحياة. ذلك أن النهج المتكامل للتحليل المرتبط بدورة الحياة يؤكد على أن إنتاج الموارد واستهلاكها عملية متعددة المراحل، ترتبط كل مرحلة منها بأنواع معينة من الانحطاط البيئي. وينبغي النظر إلى كل مرحلة على أنها جزء لا يتجزأ من عملية كلية مترابطة، تحدث التغييرات في إحدى مراحلها تأثيرات على مراحل أخرى. مثال ذلك أن تقرير مسؤولية الصانعين عن بعض جوانب التصريف في نهاية دورات حياة المنتج قد يؤثر على تصميم المنتج ومواد تغليفها أو تعبئتها فيؤدي بالتالي إلى إدماج تلافي النفايات في عملية الإنتاج. ومن أمثلة هذه السياسات في البلدان الأوروبية التشريع الخاص بالتغليف والتعبئة الذي ارتادته ألمانيا، وشروط الاسترجاع، وبرامج التأمينات وردها، كالتأمين (المطبق في هولندا) الذي يدفع عند شراء سيارة جديدة ويرد في نهاية عمر السيارة.

دال - وضع إطار داخلي للسياسة العامة يشجع على التحول إلى أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة

١٦ - تمت منذ انعقاد المؤتمر متابعة تطوير إطار السياسة العامة سواء من حيث المضمون أوو من حيث عملية التطبيق. فقد أجريت دراسات وعقدت حلقات عمل في عدة بلدان معنية بتعريف المناقشة المتصلة بأنماط الاستهلاك والإنتاج وتحديد نطاقها. ومن أكثر الأدوات فائدة في إحراز التقدم فيما يتعلق بوضع إطار للسياسات العامة مؤتمرا المائدة المستديرة الوزاريتان في أوسلو بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، بدأت مناقشة عن المفاهيم والاستراتيجيات المتاحة والأنسب لرسم السياسات.

١٧ - كذلك عمدت معظم البلدان، منذ انعقاد المؤتمر، إلى تشكيل لجان وطنية معنية بالتنمية المستدامة أو عقدت موائد مستديرة وطنية لمناقشة السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق المزيد من التنمية المستدامة. وكثيرا ما تعمل هذه اللجان على هيئة محفل يضم الأطراف الرئيسية ذات المصلحة في المجتمع، فتوفر مدخلات في عمليات صنع القرارات الوطنية بشأن رسم السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وكثيرا ما تقدم هذه اللجان تقاريرها عن التقدم المحرز إلى حكوماتها أو إلى لجنة التنمية المستدامة أو إلى مجلس كوكب الأرض[٤].

هاء - تعزيز القيم التي تشجع الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة، والسياسات التي تشجع على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية

١٨ - بالإمكان أن تلاحظ على نطاق واسع التغيرات في القيم التي يبني المستهلكون والمنتجون قراراتهم على أساسها فاستمرار الزيادة في استخدام العلامات الإيكولوجية يصور الزيادة في الطلب على المنتجات السليمة بيئيا والمأمونة بالنسبة إلى صحة البشر وسلامتهم. والمستهلكون، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، يطالبون البلدان النامية بمنتجات أكثر ملاءمة للبيئة ومنتجة بطرق "عادلة".

١٩ - وتستهدف مبادرات الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية التأثير على سلوك المستهلكين في حياتهم اليومية. وتقوم الحملة الأوروبية للاستدامة، عن طريق عملية مستمرة لإعداد التقارير للبلدان الأوروبية عن الاستدامة، بتثقيف المستهلكين والمنتجين في آثار أساليب حياتهم وفي التغييرات اللازمة لجعل أنماط الاستهلاك أكثر استدامة.

٢٠ - أما برامج إشراك المواطنين، ومنها برنامج الفريق الإيكولوجي في خطة العمل العالمية للمنظمات غير الحكومية، فقد أخذ يتزايد اعتمادها على الصعيد المجتمعي، ولها تأثير ملحوظ على تغيير أساليب حياة الأفراد إلى أنماط أكثر استدامة.

٢١ - وسلمت لجنة التنمية المستدامة في دورتها لعام ١٩٩٦ بأن دور وسائل الإعلام والإعلانات يمكن أن يكون له تأثير ملحوظ على قيم المواطنين. غير أنه يلزم القيام بالمزيد من العمل بشأن الكيفية التي يمكن أن تساعد وسائط الإعلام وقطاع الإعلان بها على دعم التغييرات في أنماط الاستهلاك الحالية وجعلها أكثر استدامة.

٢٢ - ومن بين ما خلصت اليه حلقة العمل المشتركة بين البرازيل والنرويج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج (برازيليا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) أن دور وسائط الإعلان والإعلام ذو أهمية بالغة؛ وإلى أن على المجتمع الدولي أن يستخدم موارد وسائط الإعلام في استحثات التغييرات السلوكية المؤدية إلى تلافي النفايات وانعدام الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك السافر؛ وأن الأمر يتطلب بث رسائل إيجابية عن الكيفية التي يمكن أن يعيش بها الأفراد بأسلوب مستدام بدلا من التشجيع على الاستهلاك المادي الدائم الازدياد أو المبالغة في احتمال وقوع كارثة بيئية.

٢٣ - وترد مناقشة للقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في التقرير الموجز المعد عن الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ (E/CN.17/1997/2/Add.24).

ثالثا - التغييرات الواعدة

٢٤ - يمكن ملاحظة أكثر التغييرات والتطورات مدعاة للأمل في تزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال والنقابات والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، -- وبوجه خاص، ما تبذله المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من جهود جارية في سبيل تعزيز أساليب الحياة المستدامة، ومبادرات قطاع الأعمال الداعمة لتطوير وتنفيذ الكفاءة الإيكولوجية، والدور التحسبي الذي تقوم به السلطات المحلية والنقابات في تعبئة مشاركة الجمهور والأطراف ذات المصلحة، والمسؤوليات التي تضطلع بها المنظمات الدولية بغية تيسير التعاون بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب ثم للتشجيع على الإنتاج الأكثر نظافة وأنماط الاستهلاك المستدامة.

الإطار ٦ - الضرائب الإيكولوجية في أوروبا

يتبين من تقرير صدر مؤخرا عن الوكالة الأوروبية للبيئة أن استمرار استخدام الضرائب البيئية على مدى العقد المنصرم قد تسارع في السنوات الخمس أو الست الماضية. ويخلص التقرير إلي أن تلك الضرائب كانت فعالة بيئيا ويبدو أنها حققت أهدافها البيئية بتكلفة معقولة. ومن أمثلة الضرائب الناجحة في هذا الخصوص الضرائب التفاضلية المفروضة على الوقود المحتوى على الرصاص (كما في السويد) والضرائب على النفايات السامة (كما في ألمانيا)، والرسوم المفروضة على تلويث المياه (كما في هولندا).

المصدر: الوكالة الأوروبية للبيئة (١٩٩٦). Environmental Taxes: Implementation and Environmental Effectiveness. Environmental Issues Series No. 1. Copenhagen.

٢٥ - وعلى سبيل المثال، فالمشاركون في برنامج الفريق الإيكولوجي في خطة العمل العالمية قد خفضوا، في المتوسط، استعمال المياه بنسبة ٢٥ في المائة، واستخدام الوقود لأغراض النقل بنسبة ١٦ في المائة (مع تخفيضات مرافقة لذلك في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، كما قل إنتاجهم من النفايات المنزلية بنسبة ٤٢ في المائة.

٢٦ - وتعمل الحكومات بصورة متزايدة على إضافة إدارة جانب الطب إلى عملية رسم السياسات لكي تؤثر على الجهات الفاعلة في جانب العرض، أي المنتجين. وفضلا عن هذا يتزايد استخدام مزائج من الأدوات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية توصلا إلى أهداف معينة في مجال السياسات العامة.

٢٧ - ومن أكثر النهج مدعاة للأمل استخدام برامج للاتجار بالانبعاثات في عدة بلدان. وثمة اهتمام نشط الآن بكيفية تنفيذ برنامج دولي للاتجار بالانبعاثات بالنسبة لثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت.

٢٨ - وحققت بعض الشركات عبر الوطنية الرئيسية ومجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المتسدامة وغيرهما تقدما كبيرا في جعل الكفاءة الإيكولوجية عملية تطبيقية تقلل كثافة المواد والطاقة لكل وحدة منتجة، وتحسن الربحية. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات ودوائر الأعمال في أداء دور هام في استطلاع استراتيجيات الأعمال السليمة من أجل زيادة نظافة الإنتاج والكفاءة الإيكولوجية في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٢٩ - وفي مجال تحسين الأداء البيئي للحكومات، اضطلعت المنظمات الدولية مع بلدان معينة بتنفيذ مبادرات واعدة على مدى عدة أعوام خلت -- ومن أمثلة ذلك التوصية الصادرة عن مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بشأن تحسين الأداء البيئي للحكومات. وفي بلدان كثيرة، تولى أولوية أكبر للمشتريات الحكومية باعتبارها عنصرا من عناصر رسم السياسات البيئية.

٣٠ - ويمكن ملاحظة التغييرات الواعدة في البرامج البيئية التي تعدها وتنفذها السلطات المحلية. ويجري الآن ارتياد أفكار مبتكرة عن مشاركة الجمهور والتنمية المجتمعية وتنفيذ جداول أعمال القرن ٢١ المحلية واثبات امكانية تطبيقها. وقد أدى المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية دورا هاما في تيسير تنفيذ هذه الأنشطة على الصعيد المحلي[٥].

٣١ - وقد نضجت السياسات الموجهة نحو المنتجات على مدى السنوات الخمس الماضية، ومن نتائجها الواعدة معلومات للمستهلكين (بما في ذلك العلامات الإيكولوجية) عن المنتجات المفضلة بيئيا و"العادلة" تجاريا، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، واشتراطات الاسترداد، وإشراك قطاع التجزئة، ومواصلة الجهود في مجالات الإدارة المرتبطة بدورة الحياة، والتصحيح الإيكولوجي، وبدائل المواد وتحسين المتانة. وعلى سبيل المثال، يشتري المستهلكون السويديون نصف ما يستورده الاتحاد الأوروبي من الموز الخالي من مبيدات الآفات؛ كما أن منتجات غذاء الرضع في ألمانيا ستستمد قريبا من مصادر عضوية بالكامل. وينتج نحو ٤ ٠٠٠ من الفلاحين المكسيكيين البن المزروع عضويا؛ وتتجه بعض الشركات الرئيسية، مثل شركة باتاغونيا، نحو القطن المزروع عضويا والمواد التي جرى تدويرها، وذلك في انتاج الملابس بها. وظهرت في الأسواق السيارات الكهربائية (EV1 SATURN (الولايات المتحدة) Tulip-project Citroen (فرنسا)) وتتحول مجاري النفايات السائلة الآن إلى موارد للمدخلات، وتجري دراسات ترتبط بدورة الحياة بالنسبة لصناعات معينة (الورق، "المعهد الدولي للبيئة والتنمية" و"مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة") ويزداد وعي دوائر الأعمال بأن الانطباع السليم بيئيا عن أي شركة يشكل جانبا أساسيا من متانة ممارسات الشركة ودلالة على جودة منتجاتها.

الإطار ٧ - العلامات الإيكولوجية

إن بحث موضوع العلامات الإيكولوجية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تم بالدرجة الأولى في سياق تغيير أنماط الاستهلاك. وخلال الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر، كانت لمعايير وضع العلامات الإيكولوجية أهمية خاصة بسبب ما لها من آثار تجارية. ومع أن هذه العلامات يمكن أن تحسّن نوعية المعلومات البيئية وشفافيتها بالنسبة لبعض المنتجات فهي قد تستخدم أيضا كسلوك حمائي مستتر. وقد يساعد العمل الجاري في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومنظمة التجارة العالمية، في تقليل أمثال تلك الشواغل إلى حدها الأدنى.

ويتزايد الآن استخدام العلامات الإيكولوجية على الصعيدين الوطني والإقليمي. فبلدان الشمال مثلا تستعمل علامة إيكولوجية هي "Nordic Swan" (البجعة الشمالية) منذ عام ١٩٨٩. والأغلبية العظمى من العلامات موجودة في فئات مختلفة من المنتجات الورقية، وتصل حصصها السوقية أحيانا إلى ٣٠ في المائة. وقد وجد أنه كان لهذه العلامات، على مدى أكثر من خمس سنوات من تنفيذها، تأثير ملحوظ على أنماط شراء المستهلكين وعلى طرائق الإنتاج لدى المنتجين المشاركين في البرنامج.

المصدر: Nordic Council of Ministers (1996). The Use of Economic Instruments in Nordic Environmental Policy (Copenhagen: Nordic Publishing House).

٣٢ - ويولى الآن مزيد من الاهتمام للاعتبارات البيئية في تصميم مجموعة واسعة التنوع من السلع والخدمات والبني الأساسية. ويحرص المصممون بشكل متزايد على أن يدخلوا في تصميم المنتجات جوانب معينة من قبيل التخلص منها وتدويرها في المستقبل. وقد أبدى المخططون العمرانيون والمهندسون المعماريون كثيرا من الابتكار في تصميم المدن، والبني الأساسية، والعمارات، والمنازل مع مراعاة عناصر مثل نوعية الحياة، وكفاءة الموارد، ومدى تيسر الوصول إليها، والمتانة، وبيئة المعيشة.

٣٣ - ومن التغييرات الواعدة الأخرى تزايد دور قطاع الخدمات بوجه عام. فثمة اتجاه مستجد في البلدان الصناعية هو إحلال الخدمات الأكثر ملاءمة للبيئة محل السلع. وتشدد دوائر الأعمال والصناعة بشكل متزايد على الخدمة التي تقدم عند شراء المنتج (انظر أيضا الإطار ٥). ويمكن أن تؤدي التطورات الجارية في مجال الاتصالات دورا هاما في مضاعفة هذا الاتجاه.

رابعا - توقعات لم تتحقــق

٣٤ - إن التطورات الإيجابية المذكورة في الفرعين ثالثا ورابعا عادلها ما حصل من زيادات كبيرة في حجم الإنتاج وعلى هذا فإن الكثير من مشاكل الموارد الطبيعية والتلوث لا يزال قائما أو يزداد سوءا.

فصناعة السيارات أنتجت، مثلا، سيارات أكثر نظافة وكفاءة؛ بيد أن الزيادة في عدد السيارات عادلت الآثار البيئية الإيجابية لذلك التطور. وبالمثل، تحققت نتائج ملحوظة في مجال الحد من النفايات وذلك بوجه خاص عن طريق برامج مكافحة النفايات؛ غير أن جملة أحجام النفايات المنتجة ما فتئت تزداد في كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٥ - ومن أسباب القلق الخطير ارتفاع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولم تتمكن الحكومات في البلدان الصناعية من الوفاء بالتزاماتها السابقة وما حددته من أهداف. هذا إلى أن تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج في هذا المجال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود والأنشطة في مجال رسم السياسات.

٣٦ - ورغم تحقيق نتائج هامة في مجال تكامل السياسات، فإن كثيرا من السياسات الحكومية في قطاعات مثل الزراعة، والاقتصاد، والمال، والتجارة، والاتصالات، والسياحة، والطاقة، والنقل لا تنم عن إدراك كاف للكيفية التي تشكل بها تلك السياسات أنماط الاستهلاك والانتاج. ولذا يلزم تعزيز تقييم السياسات من حيث فعاليتها، وكفاءتها، وعدالتها في هذه القطاعات فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة.

٣٧ - وتجددت في المؤتمر المطالبة بتحديد الأسعار على أساس سليم بيئيا ـ أي الكفاءة في تحقيق داخلية التكاليف ـ ولكن لم يتحقق من التقدم في هذا الخصوص إلا القليل. والحكومات تتحاشى فرض ضرائب إيكولوجية إضافية وإصدار أنظمة بيئية تقضي بإدراج تكاليف الحماية البيئية في المنتجات والخدمات التي تعرض في الأسواق. ومن أمثلة هذه السياسات فرض الضرائب على الكربون، وإصلاح الضرائب البيئية وإلغاء الدعم، والبرامج الدولية لوضع العلامات الإيكولوجية، ومعايير المنتجات والإدارة والأداء (مثال ذلك معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ونظام الإدارة البيئة ومراجعة حساباتها)، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، ومتطلبات التغليف والتعبئة.

٣٨ - كذلك عجزت البلدان المتقدمة النمو عن أن توفر ما يكفي من التمويل والدعم التكنولوجي وغيره من أشكال الدعم اللازم لتمكين البلدان النامية من الإسراع بتحولها هي إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة[١].

خامسا - الأولويات المستجـــدة

٣٩ - من الأولويات الجارية متابعة تنفيذ برنامج العمل الدولي الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج. وهذه هي السنة الأولى لتنفيذ برنامج العمل الذي وافقت عليه اللجنة في دورتها الثالثة. ومن الأنشطة التي بدئت تحديد "مجموعة أساسية" من المؤشرات لقياس التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وإجراء دراسة إفرادية عن الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية نتيجة للتغييرات الحاصلة في أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان الصناعية، وإعداد قاعدة بيانات عن الأدوات الجديدة والمبتكرة المقصود بها جعل أنماط الاستهلاك أكثر استدامة. وعلاوة على هذا، يجرى الآن تنقيح

"المبادئ التوجيهية لحماية المستهلكين"، وقد شرعت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (وخاصة منظمة المستهلكين الدولية) وغيرها من الجماعات الرئيسية، في مهمة إعداد مشروع مبادئ توجيهية إضافية تعالج مسألة الاستهلاك المستدام.

٤٠ - ويتزايد التسليم في ساحة رسم السياسات الدولية بتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج باعتباره من القضايا الهامة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أصبح تركيز الجهود الدولية والوطنية منصبا على زيادة تفهم هذه المسألة وتطوير السياسات في هذا الخصوص. ومن الأولويات المستجدة، التي تمثلت أيضا في مقرر اتخذته لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٦، ضرورة اتباع نهج يكون أكثر توجها للعمل ويركز على تنفيذ السياسات. ويتضمن هذا مواصلة وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة، في البلدان المتقدمة النمو والنامية، ولا سيما منها الجهات التي تتحمل مسؤوليات عن التنفيذ.

٤١ - ومن التحديات الأساسية التي يمكن إبرازها للحكومات ودوائر الأعمال والصناعة ما يلي:

(أ) القيام على نطاق أوسع باعتماد استراتيجيات للكفاءة الإيكولوجية في البلدان المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ب) تعزيز التنظيم الذاتي وإدارة المسؤوليات والمزايا لدى بعض الجهات الفاعلة الأساسية في عملية الاستدامة، كدوائر الأعمال والصناعة والسلطات الإقليمية والمحلية.

٤٢ - ومن المهم بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية القيام بما يلي:

(أ) تقييم أكفأ أدوات السياسة ومزائج الأدوات وأكثرها فعالية بغية تحقيق درجة أعلى من تحقيق داخلية التكلفة والكفاءة الإيكولوجية؛

(ب) زيادة تفهم العوامل الأساسية التي تحدد سلوك المستهلكين، وخاصة في مجالي النقل والطاقة؛

(ج) مواصلة الحفز على الابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية؛

(د) متابعة إدماج التنمية المستدامة في صميم عملية صنع القرارات الحكومية؛

(هـ) تقييم نطاق إصلاح الضرائب البيئية وإلغاء الدعم بغية إزالة الأسعار المشوهة، وحفز التنمية، وتشجيع العمالة، والإقلال من التلوث ومن استعمال الموارد؛

(و) وباعتبار اندراجها هي نفسها في عداد المستهلكين، المساعدة على تشكيل الأسواق عن طريق تحسين تفهم استخدامها للسلع والخدمات وإدراج المعايير البيئية في السياسات المتصلة بالمشتريات.

٤٣ - ومن المهم بالنسبة إلى دوائر الأعمال أن تقوم، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بما يلي:

(أ) إيجاد سبل ووسائل جديدة تكفل تلبية احتياجات المستهلكين بأقل تكلفة بيئية ـ ولا سيما بالتوسع في الاستعاضة عن السلع بالخدمات؛

(ب) التطبيق العملي لزيادة نظاقة الانتاج وللكفاءة الإيكولوجية. وينبغي أن تطبق هذه الاستراتيجيات قدر الإمكان بالاقتران بغايات وأهداف محددة بزمن.

٤٤ - وبالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية، فينبغي، بالتعاون مع الحكومات ودوائر الأعمال، أن يكون الهدف ما يلي:

(أ) تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وإقامة شبكات دولية لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج؛

(ب) استنباط واقتراح إجراءات ملموسة على جميع مستويات رسم السياسات؛

(ج) مواصلة تعزيز التعليم والتدريب في مجال "قيم الاستهلاك" وأساليب الحياة المستدامة؛

(د) تثقيف المواطنين ومساعدتهم على المشاركة في صنع القرارات بشأن سياسات تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٤٥ - وستتيح الفترة القادمة دروسا هامة تستفاد من تنفيذ السياسات، وينبغي أن يوفر تبادل أمثلة أفضل الممارسات حافزا آخر للعمل الحكومي.

٤٦ - ويتطلب الطابع العميق الجذور لكثير من هذه القضايا أشكالا جديدة من التعاون الدولي بين الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفيما بينها بشأن مسائل معينة من أمثال تحديد أسعار الموارد، والتكنولوجيا، والتجارة، والأنظمة البيئية، ونظم الإدارة. وتبين نتائج المبادرة الثنائية الأخيرة للنرويج والبرازيل أن هناك اشتراكا في المصالح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في كثير من القضايا المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٤٧ - وقد تـُؤتي المناقشات المقبلة في اللجنة خير الثمار في إطار يمكن فيه ارتياد نـُهـُج لتغيير السياسات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج داخل قطاعات اقتصادية رئيسية مثل الطاقة، والنقل، والحراجة، والسياحة، والزراعة. فمن شأن إطار كهذا أن ييسر زيادة التركيز على التنفيذ وعلى ضرورة اتباع نهج أكثر توجها نحو العمل.

٤٨ - ولا يعني تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج هبوطا في مستويات الحياة أو نوعيتها. وهو يدعو إلى إعادة التوجيه ـ لا مجرد تقليل الاستهلاك، بل الاستهلاك بشكل مختلف. فبعد الثورة الصناعية والثورات التي حصلت في الاتصالات السلكية واللاسلكية، ستتسم الموجة الثالثة من التقدم في المجتمع العالمي بأنماط استهلاك مستدامة تكفل الرخاء، وتحسن نوعية الحياة، وتتيح إمكانيات عادلة للحصول على التعليم، والصحة والسلامة، والعيش في بيئة عالية الجودة.

الحـــواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) Towards a Sustainable Paper Cycle (London: International Institute for Environment and Development, 1996).

(٣) E/CN.17/1997/2/Add.17.

(٤) انظر أيضا: E/CN.17/1997/2/Add.7.

(٥) انظر أيضا: E/CN.17/1997/2/Add.22 and 26.

(٦) انظر: E/CN.17/1997/2/Add.1, 23 and 24.